وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبين: - عياضي سندس

- يعلاوي لمياء

بعنوان:

الفرضية الكينزية في تفسير ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021

أعضاء لجنة المناقشة

	أستاذ محاضر أ	رئيسا
رحالي بلقاسم	أستاذ محاضر أ	مشرفا
	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالبين: - عياضي سندس

- يعلاوي لمياء

بعنوان:

الفرضية الكينزية في تفسير ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021

أعضاء لجنة المناقشة

	أستاذ محاضر أ	رئيسا
رحالي بلقاسم	أستاذ محاضر أ	مشرفا
	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وكان فضل الله عليك عظيما" صدق الله العظيم

ما ضاع جهد الأمس في يوم وسدى والله يجزي الحسن بالإحسان

من قال أنا لها نالها وأنا أقول من فرط الطموح أنا لها ظللت أسعى خلفها في همة حتى أتيت بها رغما عنها

فالحمد لله الذي أنعم وأكرم وأتم

أهدي تخرجي وثمار جهدي إلى صاحب السيرة العطرة، من شجعني على المثابرة طوال عمري إلى من أحمل اسمه بكل فخر.....والدي العزيز

إلى من وضعتني على الطريق الحياة، الصدر الدافئ القلب المعطاء صاحبة الدعوات الجميلة رمز الصبر والتضحية الجوهرة الثمينة.....والدتي الحبيبة

وإلى من عشت معهم أفضل لحظات حياتي من شهدوا على متاعب الدراسة وسهر الليالي الداعمين الساندين ..... إخوتي وأبناء عمي

وفي الأخير أهدي هذا التخرج إلى أسرتي جميعا وكل أصدقائي وأحبائي وكل من شجعني بكلام طيب وشاركني خطوات هذا الطريق

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل، وأسأل الله أن يتقبله خالصا وأن يكون نافعا لمن بعدي

لمياء

الإهداء

الحمد الله الذي لا يستفتح لأفضل من اسمه كلام

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ولك الحمد على كل حال، الحمد الله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت به العقول يا من نفخ في صدورنا روح الحياة وحب البقاء، الحمد والشكر على النعمة التي أنعمت بها علينا نعمة العلم بعد الحياة و نعمة النجاح بعد الجهد وروح الفرح بعد الحزن

قال خير عباد الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " من لايشكر الناس لايشكر الله "

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الذي قال فيهما الرحمان" **وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة الإسراء (الآية 23).**

إلى من تحمل من أجلنا العناء وكان عونا لي في الحياة..... **أبي الغالي**

إلى منبع الحنان والمحبة إليك بطلة قول رسولنا..... **أمي الغالية**

إلى السند و ذراعي الأيمن..... **إخواني وأختي**

إلى كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة إلى كل **الأهل والأقارب**

إلى كل الصديقات والأصدقاء من قريب وبعيد

فاللهم إني أسألك خير توفيقك لهم وخير لطفك عليهم وارزقهم و طهر قلوبهم

آخر دعوانا أني الحمد الله رب العالمين

سندس

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله القائل "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له** "

الحمد الله الذي قدرنا للوصول إلى هذه المنزلة التي ماكنا لنبلغها إلا بفضله الذي ألهمنا الصبر والثبات ومدنا بالقوة على مواصلة مشوارنا الدراسي

عندما يكون العمل رائعا والعطاء مميزا يصبح الشكر واجبا والثناء لازما

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذنا المشرف "رحالي بلقاسم" على ما بذله بإخلاص من صبر وجهد، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وآرائه السديدة، التي كانت عونا لنا منذ أن كان البحث في صورة فكرة إلى غاية إتمام المذكرة دمت ذخرا للجامعة والعلم، ومتعك الله بالصحة والعافية

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة لمناقشة هذا البحث، وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، استنادا إلى المنهج الكينزي في تفسير ظاهرة العجز التوأم. من خلال تناول تطور المتغيرين على ضوء تطور أسعار البترول في السوق العالمية، واستخدام نموذج ARDL ومنهج اختبار الحدود لقياس العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في الأجلين القصير والطويل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل أهمها: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر، وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة على عجز الميزان التجاري في الأجلين الطويل والقصير، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري بنسبة 1.56% و0.48% من الناتج في الأجلين الطويل والقصير على التوالي.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الميزان التجاري، عجز، تكامل مشترك

Abstract :

This study aims to analyze and measure the impact of the public budget deficit on the trade balance deficit in Algeria during the period 1990-2021, based on the Keynesian approach in explaining the phenomenon of the twin deficits. This is achieved by examining the evolution of variables in light of the global petroleum prices and using the ARDL model and bounds testing approach to cointegration and error correction model to assess the relationship between the trade balance deficit and the public budget deficit in both the short and long terms.

The study concludes several important findings, among which are: the existence of a long-term equilibrium relationship between the trade balance deficit and the public budget deficit in Algeria, the presence of a positive and significant effect of the budget deficit on the trade balance deficit in both the long and short terms. Specifically, a 1% increase in the general budget deficit as a percentage of the gross domestic product leads to a trade balance deficit increase of 1.56% and 0.48% of the output in the long and short terms respectively.

Keywords: Public Budget ; Trade Balance ; Deficit ; Cointegration.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة عامة	ا-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للعجز التوأم	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للعجز التوأم	03
المطلب الأول : الإطار النظري للعجز الموازني	03
المطلب الثاني: الإطار النظري لعجز الميزان التجاري	08
المطلب الثالث: الأسس النظرية للعجز التوأم	11
المبحث الثاني: الأدبيات التجريبية للدراسة	15
المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة	15
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة	16
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	17
الفصل الثاني : دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	21
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	21
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	24
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	29
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	29
المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	33
الخاتمة العامة	39
قائمة المراجع	42

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند المستوى	29
02	نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى	30
03	نتائج اختبار الحدود (BOUNDS TEST)	31
04	مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL	32
05	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	32
06	المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر	34
07	نتائج اختبارات ملائمة النموذج	34

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور رصيد الموازنة العامة، رصيد الميزان التجاري وأسعار البترول من 1990 إلى 2021	22
02	أفضل20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE	30
03	نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج	35
04	نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL	36

مقدمة عامة

تتفق جميع الحكومات الحديثة على أن تسيير نشاطها المالي وفق برنامج محدد بصورة دقيقة، يشمل جميع نفقات الحكومة و إيراداتها التي تقرها مسبقا لسنة، وتفصيلها في بيان يقترن بالصفة الإجبارية عن طريق السلطة التشريعية في غالب الأحيان، يطلق على هذا البرنامج بالموانة العامة، والتي تكتسي دورا هاما في الحياة الإقتصادية للدولة، باعتبارها الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من اختلالات وأزمات، فضلا عن ما يمكن أن تتركه من أثر على التنمية، و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

غير أن استخدام سياسة الموازنة العامة لتحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية يمكن أن ينتج عنه تضارب واختلالات تمس السير الحسن للاقتصاد، فاعتماد سياسة الموازنة العامة لتحقيق هدف الرفع من معدلات النمو الإقتصادي، من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة يؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان التجارة الخارجية، ومنه ميزان المدفوعات، وهو ما جعل من موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من المواضيع الإقتصادية بالغة الأهمية، ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضا، والتي شهدت في عقد الثمانينات من القرن الماضي ما يعرف بالعجز التوأم، للدلالة على العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، حيث هناك نظريتين أساسيتين في هذا الموضوع، الأولى تستند إلى النظرية الكينزية والتي ترى أن العجز في الموازنة العامة هو المسبب للعجز في الميزان التجاري، بينما النظرية الثانية والتي تعتمد على فرضيات التكافؤ الريكاردي، ترى بأنه لا توجد علاقة بين العجزين، أما من الناحية الواقعية وخاصة الدول الريعية، يمكن أن يؤدي العجز في الموازنة العامة إلى عجز في الميزان التجاري .

والجزائر كغيرها من الدول النامية عانت من عجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري لعدة سنوات، وخاصة في سنوات انخفاض أسعار البترول، نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، و اعتماده على البترول في تمويل الموازنة العامة، واعتماده على حصيلة الصادرات النفطية في تغطية الواردات المتنامية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لذلك عمدت السلطات المتعاقبة إلى العمل على محاولة التخفيف من الاعتماد على هذا القطاع، من خلال تخفيض عجز الموازنة بترشيد الإنفاق العام، وتخفيض عجز الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الإشكالية:

إن المتتبع للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الكلية خلال الفترة 1990-2021 يجد ضرورة ملحة لتحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال هذه الفترة، ومن هذا المنطلق يمكن أن تكون إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

هذه الإشكالية يمكن صياغتها على شكل أسئلة فرعية كمايلي:

- ما المقصود بالعجز التوأم، وما أهمية تحليله؟
- كيف تطور كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

- كيف يمكن قياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ، يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر.
- هناك أثر طردي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر، في الأجلين الطويل والقصير.
- العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر تتوافق مع الفرضية الكينزية في تفسير العجز التوأم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من عدمه في الجزائر.
- تحليل تطور عجز الميزان التجاري على ضوء تطورات عجز الموازنة العامة، مع إبراز دور أسعار البترول في تحديد وضعية كل من الموازنة العامة والميزان التجاري.
- قياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير.

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في معرفة أهمية دراسة الموازنة العامة باعتبارها متغير يعبر عن الوضعية المالية الداخلية التي تحقق رفاهية الأفراد من جهة، ودراسة الميزان التجاري كمتغير خارجي يحدد طبيعة التجارة الخارجية للبلد من جهة أخرى، بالإضافة إلى معرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة.

منهج الدراسة:

نعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لتوضيح الجانب النظري للبحث والعلاقات الموجودة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، كما سنعتمد المنهج الاستقرائي من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بناء على اختبار علاقة التكامل المشترك، تقدير العلاقتين القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى تشخيص النموذج باستخدام مختلف المعايير المعتمدة في ذلك.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- **الحدود الزمانية:** حددت فترة الدراسة من 1990 إلى 2021 .
- **الحدود المكانية:** تم حصر الحدود المكانية في دراسة حالة الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الأهمية الكبرى الذي يكتسبها هذا الموضوع.
- كون أن الموضوع يندرج ضمن التخصص " الاقتصاد الدولي".
- الوقوف عند أسباب عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر والعلاقة بينهما.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقسم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للعجز التوأم، حيث يقسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الأدبيات النظرية للعجز التوأم، أما المبحث الثاني فيتناول الأدبيات التجريبية للدراسة، حيث نتطرق فيه للدراسات السابقة، المحلية منها والأجنبية. أما في الفصل الثاني فيتطرق إلى الدراسة التطبيقية، من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021، حيث نقسمه إلى مبحثين أيضا، المبحث الأول يتناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فيتضمن عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها، لننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة تتضمن خلاصة الفصلين، نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للعجز التوأم

تمهيد:

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية من أهم المشكلات الهامة على صعيد الاقتصاد الكلي لأي بلد والتي شغلت اهتمام العديد من الخبراء. ومن ضمن ما شغل حيزا هاما من اهتمامات الاقتصاديين هو موضوع العجز التوأم، إذ تظهر العلاقة بينهما الأثر المتبادل بين كل من السياسة المالية والسياسة التجارية.

تقوم دراسة العجز التوأم على التزامن بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة الذي يمثل حالة اختلال هيكلي، فعجز الموازنة العامة ما هو إلا مؤشر على ضخامة النفقات الاستهلاكية بالمقابل ضعف توليد وتنويع الإيرادات، أما بالنسبة لعجز الميزان التجاري يرجع إلى الاعتماد التام على الواردات وإهمال الصادرات. كما اختلفت وجهات النظر في تفسير العلاقة بين العجزين حسب الأمدين القصير والطويل.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للعجز التوأم

تعد ظاهرة العجز التوأم المعبرة عن عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من أهم الظواهر المثيرة للجدل، التي استوجب على الخبراء الوقوف عندها ودراسة أسبابها وأثارها ومختلف النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول : الإطار النظري للعجز الموازني

أولا: الموازنة العامة:

1- **تعريف الموازنة العامة:** تعددت تعاريف الموازنة العامة باختلاف البلدان والتشريعات، ومن أهم تعريفاتها ما يلي:

الموازنة العامة هي:

- تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.[1]
- هي توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة على مدة زمنية تكون في الغالب سنة.
- عرفها القانون الفرنسي: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة وأعبائها.
- عرفها القانون البلجيكي: بأنها بيان الإيرادات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.

مما سبق يمكننا تعريف الموازنة العامة على أنها "وثيقة يسجل فيها جميع إيرادات ونفقات الدولة المتوقعة لفترة محددة (السنة المالية)، لتحقيق أهداف محددة شرط أن تكون معتمدة من طرف السلطة التشريعية".

2- **مبادئ الموازنة العامة :** تتركز مبادئ الموازنة العامة في العناصر التالية:[2]

- **مبدأ وحدة الموازنة:** معناه أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها.
- **مبدأ شمول الموازنة:** معناه أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وإيراداتها دون إخفاء أو سهو أو نقص بين أي إيراد من إيراداتها أو أي نفقة من نفقاتها، ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية في الرقابة على الإيرادات والنفقات كافة.
- **مبدأ سنوية الموازنة:** يقصد به أن يتم تقدير النفقات والإيرادات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، فيتم تحقيق استقلالية الموازنة عن السنة السابقة واللاحقة لها.

---

[1] صلاح الدين شريط،أمحمد بن البار، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،جامعة حمة لخضر،الوادي، الجزائر،العدد الثامن،2017، ص226.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، داروائل للنشر، الأردن، 2007، ص267.

- **مبدأ توازن الموازنة:** يشير هذا المبدأ إلى تساوي جانبي الموازنة العامة، أي تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

3- **هيكل الموازنة العامة:** يتمحور هيكل الموازنة العامة في عنصرين أساسيين، النفقات العامة والإيرادات العامة.[1]

3-1- **النفقات العامة:** هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية من المال، خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة لمجتمع الدولة.

كما يمكن تعريفها بأنها "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها المالية بقصد إشباع الحاجات العامة".

3-2- **الإيرادات العامة:** ويقصد بها مجموعة الدخول التي تحصل عليه الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وتنقسم إلى :

- إيرادات الدولة الاقتصادية: يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد، ويحصلون على نفع منها سواء كان نفعا عاما أو خاصا، وتشمل دخل الدومين العام والخاص والثمن العام.
- الإيرادات السيادية: تلك الإيرادات التي يتم تحصيلها لصالح خزينة الدولة جبرا باستعمال حق السيادة من طرف الدولة.

4- **خصائص الميزانية العامة:** تتمحور خصائص الميزانية العامة في النقاط التالية:[2]

- **الميزانية نظرة مستقبلية وتوقعية:** تعتبر سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية بما سينفق وما سيحصل من مبالغ خلال فترة سنة مقبلة.
- **الميزانية تتطلب الإقرار والترخيص من السلطة التشريعية:** تعتبر الميزانية العامة الإطار المالي لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتوجب أن يتم ترخيصها من طرف السلطة التشريعية (ممثلي الشعب) والإشراف على مراقبتها في مجال مصادر الإيرادات وأوجه النفقات.
- **خاصية الترخيص التفصيلي للنفقات العامة:** بحيث يجب أن تظهر النفقات العامة في الميزانية مخصصة وموزعة على الدوائر الوزارية والجهات الحكومية، على شكل فئات وبرامج محددة، من حيث المبالغ ومن حيث نوع الترخيص سنوي أو دائم. كما أنه لا يمكن تحويل مبالغ من بنود إلى أخرى إلا بشروط تنص عليها القوانين الخاصة بتسيير الميزانية.
- **خاصية الترخيص المحدد والمؤقت للنفقات العمومية:** تعتبر الاعتمادات المالية الواردة في الميزانية العامة والمرخص بها محدودة ومؤقتة، بمعنى أنه لا يمكن تجاوز المبالغ المحددة أثناء صرف النفقات، ولا

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010،ص115.

[2] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 36.

يمكن تجاوز المدة المحددة والتي غالبا ما تكون سنة، ماعدا في حالة الاعتمادات الدائمة أو الحالات التي ينص عليها القانون صراحة.

- **خاصية الطابع التفويضي والاختياري للنفقات العامة:** يفوض للمؤسسات المستفيدة من الاعتمادات المالية المرخص بها صرف النفقات وفق الشروط والقوانين المصرح بها. ولا يلزمها صرف كامل المبالغ الموضوعة تحت تصرفها.

ثانيا: مفهوم عجز الموازنة العامة

تتعدد تعاريف عجز الموازنة العامة، إلا أن العجز الذي يحدث خلال فترة زمنية معينة يكون ناتجا بالضرورة عن الزيادة المرتفعة في الإنفاق مقارنة بالعوائد، ورغم اختلاف طبيعة عجز الموازنة العامة التي تعرفها معظم الدول سواء النامية أو المتقدمة. إلا أن تعريف عجز الموازنة العامة في شكل مبسط "يعبر عن الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة[1]، وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيرادها، وقد يكون العجز مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة، وهذا ما يعرف بسياسة عجز الموازنة". [2]

وفي تعريف آخر "يعبر عن الفرق بين ما تنفقه الدولة وما تجمعه من الضرائب في فترة زمنية محددة".

وعرف **كنعان** عجز الموازنة العامة على أنه: فجوة مالية بين الإيرادات والنفقات العامة تظهر نتيجة ارتفاع أسعار السع والخدمات، فتزيد النفقات على الإيرادات، أو هو تراجع الإيرادات في بعض الظروف والمواسم عن تمويل النفقات، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى اللجوء إلى القروض العامة. ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويحمل التعريف السابق في طياته أسباب عجز الموازنة العامة وآثاره بالإضافة إلى آليات تمويله. [3]

عرف أيضا بأنه "الزيادة في النفقات العامة (استهلاكية واستثمارية) عن الإيرادات العامة في سنة معينة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض العامة، لذلك فإن عجز الموازنة العامة في سنة ما يترجم أيضا بمقدار القروض العامة التي يجب على الدولة عقدها لتغطية هذه الزيادة في الإنفاق العام". [4]

من التعاريف السابقة، يمكننا تعريف عجز الموازنة العامة على أنه "يعبر عن الوضعية التي تكون فيها إيرادات الدولة أقل من نفقاتها، أي ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة، سواء كانت استثمارية أم جارية في سنة معينة، إما كان هذا العجز تلقائيا أو مفتعلاً .

وهناك عدة مفاهيم للعجز في الموازنة العامة، منها:[5]

---

[1] صبرينة كردودي، صبرينة مانع، سهام كردودي، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد7،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،ديسمبر2018،ص191.

[2] أحمد ضيف، ميلود وعيل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص 47.

[3] علي كنعان، مبدأ عجز الموازنة ، الموسوعة العربية. https://arab-ency.com.sy/ تاريخ الاطلاع: 14-04-2024.

[4] محمد الساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020، ص147.

[5] محمد لمين علوان،وسيلة السبتي، حليمة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد،مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد5، العدد1، جامعة البليدة، الجزائر، 2019،ص174.

أ- **العجز الجاري**: وهو يعني زيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية.

ب- **العجز الكلي:** وهو يعني زيادة إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة.

ج- **العجز التقليدي:** وهو يعني زيادة النفقات عن الإيرادات العامة باستثناء المديونية الخارجية.

د- **العجز التشغيلي:** وهو العجز الذي يأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي تدفع لغرض تصحيح التضخم.

هـ- **العجز الشامل:** والذي لا يكتفي بالعجز في النفقات عن الإيرادات العامة، وإنما يقيس العجز في موازنة الحكومات المحلية والمؤسسات المركزية واللامركزية، والهيئات العامة والخاصة.

و- **العجز الهيكلي:** وهو العجز الذي يستبعد أثر العوامل الطارئة والمؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة.

ثالثا : أسباب العجز الموازني

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة، قد تكون هذه العوامل سياسة أو اجتماعية أو اقتصادية، لكن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي، فنمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة هو السبب الذي يبرز العجز في الموازنة العامة، وهذا ما سنتطرق إليه:

1- زيادة النفقات العامة:

تزيد النفقات العامة باستمرار، وهذا راجع لنوعين من الأسباب:

1-1- أسباب ظاهرية: وهي أسباب تؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، وهي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة[1]، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة ظاهريا نذكر منها:

- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود
- تواصل الدعم السلعي والإنتاجي المخصص للاستهلاك
- التوسع الإقليمي والنمو السكاني
- سياسات التوظيف الإداري
- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية
- الفساد المالي والإداري
- الإنفاق العسكري وإنفاق الأزمات
- ارتفاع الأسعار العالمية

1-2- الأسباب الحقيقية: هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقة للنفقات العامة، يترتب عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، وهذا يدل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأهمها ما يلي:[2]

- تطور الدور الاقتصادي للدولة، من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية وتدخلها لمعالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية، مما يدفعها إلى زيادة الإنفاق العام.
- سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي، وكذا العوامل السياسية والصراعات الدولية.

[1]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 103.

[2]لحسن دردوري،**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2014،ص121.

- رغبة السكان في العصر الحديث في التمركز في المدن والمراكز الصناعية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وكل متطلبات الحياة المعيشية.
- زيادة الإنفاق العسكري.
- ارتفاع أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي المستخدم في تمويل عجز الموازنة العامة.
- زيادة نفقات الخدمة بخاصة الرواتب والأجور، نتيجة لوجود عدد كبير من الموظفين في الجهاز الإداري للدولة.

2- **انخفاض الإيرادات العامة:** يرجع انخفاض الإيرادات العامة إلى الأسباب التالية:

- تدهور الأسعار العالمية للموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية بشكل كبير، وذلك للاعتماد الكبير على إيراداتها من صادراتها.
- الضعف الشديد الذي يتصف به العبء الضريبي (نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية.
- ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة.
- انخفاض مستويات الدخل النمو الاقتصادي، خاصة عند حدوث حروب تؤدي إلى إتلاف وسائل الإنتاج.
- الافتقار إلى المساءلة المالية في القطاع العام والمتمثلة في ضعف الرقابة.
- التراجع في النشاطات الاقتصادية والتنموية نتيجة فرض نسب ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين، وتقضي على كافة حوافز الإنتاج.

رابعا : آثار العجز الموزاني

1- الآثار الاقتصادية:

- **ارتفاع الدين العام:** يؤدي تمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض إلى زيادة الدين العام على الدولة، مما يزيد من عبء الفوائد على الموازنة العامة، ويحد من قدرة الحكومة على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
- **ارتفاع التضخم:** قد يؤدي تمويل عجز الموازنة من خلال طباعة النقود إلى زيادة التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية.
- **انخفاض الاستثمار الخاص:** يؤدي عدم استقرار الاقتصاد وارتفاع الدين العام إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في القطاعات المختلفة، مما يُعيق النمو الاقتصادي.
- **انخفاض قيمة العملة الوطنية:**قد يؤدي عدم ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة على سداد ديونها إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

2- الآثار الاجتماعية:

- **ارتفاع البطالة:** يؤدي انخفاض الاستثمار الخاص إلى انخفاض فرص العمل، مما يزيد من معدلات البطالة.

- **ارتفاع الفقر:** يؤدي انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع البطالة إلى زيادة معدلات الفقر.
- **انخفاض مستوى المعيشة:** يؤدي انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية إلى انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين.

3- الآثار السياسية:

- **انخفاض ثقة المواطنين:** قد يؤدي عدم قدرة الحكومة على معالجة عجز الموازنة إلى انخفاض ثقة المواطنين في قدرتها على إدارة شؤون البلاد.
- **عدم الاستقرار السياسي:** قد يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى عدم الاستقرار السياسي، مما قد يُعيق عملية الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإطار النظري لعجز الميزان التجاري

أولا: ماهية الميزان التجاري

1- تعريف الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات، كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها، إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج، من أجل تشجيع عملية التصدير، ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.[1]

كما يعرف على أنه الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات، خلال فترة معينة عادة 3 أشهر. ونميز الميزان التجاري الإيجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، ونقول عندها فائض في الميزان أو ما يسمى "الفائض التجاري"، والميزان التجاري السلبي، ويعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري، لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية.

1-1- مفهوم الصادرات: هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني. كما تعرف أيضا أنها سلع وخدمات و أصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، و يمكن أن تكون تدفقات سلعية و خدمية و قد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي الاقتصادي القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، أدت إلى تطور الهيكل الإنتاجي، و قلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك كلما انخفضت المكونات

[1] خلف حسن فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 234

السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركيزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.[1]

2-1- مفهوم الواردات: هي جزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول، عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصيب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط إنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

2- أقسام الميزان التجاري: ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

2-1- الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2-2- الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول.

ثانيا: ماهية عجز الميزان التجاري

1- مفهوم عجز الميزان التجاري: يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية، ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات، ويمثل الميزان التجاري مقارنة بين الواردات والصادرات للبلد خلال فترة زمنية معينة، فإذا ما شهد الميزان التجاري وجود عجز فإن ذلك يعني أن واردات البلد هي أكبر من صادراته، أي أن هناك طلبا على السلع الأجنبية أكبر من الطلب على السلع المحلية من قبل البلدان الأجنبية، و بذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و زيادة قيمة العملة الأجنبية.[2]

2- أنواع العجز في الميزان التجاري: ينقسم العجز في الميزان التجاري إلى:

2-1- الاختلال الطارئ: يمكن للعجز أن يكون وقتيا، وذلك عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة، كما يمكن حدوث عجز في حالة قيام حرب تؤدي إلى تخفيض الصادرات.

2-2- الاختلال الدوري: هو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تتعرض له هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي.

2-3- الاختلال الدائم: وهذا الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي، وهو الاختلال المرتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة،

[1] خلف حسن فليح، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 130.

[2] أحمد ضيف ميلود وعيل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص48.

ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير، وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري بشكل مستمر.[1]

3- أسباب عجز الميزان التجاري:[2]

3-1- أسباب اقتصادية: وتتمثل في:

- **التقييم الخاطئ لسعر العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري. وإذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.
- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.
- **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، و من بين هذه الأسباب نذكر:

✓ **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية، وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواقا خارجية هامة للدول المتقدمة.

✓ **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

✓ **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية، من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها، لإلغاء كل هذه القيود داخلها، و هذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات و الواردات.

3-2- الأسباب الغير اقتصادية: و تتمثل في:

- **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، و زيادة الواردات من السلع الضرورية.

[1] تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدولاوي، الأردن، 1999، ص 126.

[2] بن بشير محمد الأمين، بقال بلال، العجز التوأم في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت ، 2020، ص ص 11-13..

- **التقدم التكنولوجي**: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة. كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة, التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.[1]
- **الظروف السياسية**: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية، و ما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت الدول تمثل سوقا خارجية فعالة للدولة.
- **النمو الديموغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية منها، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.
- **الاضطرابات العمالية**: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف، ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

4- الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري:

كما رأينا سابقا فإن العجز في الميزان التجاري يعني زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجيات. كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات فيه، وكما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية، ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية، مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

المطلب الثالث: الأسس النظرية للعجز التوأم

اختلفت وجهات النظر التي حاولت تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، غير أن معظم هذه الدراسات والتحليلات تتفق على أن هناك علاقة سببية بين العجزين، و ربما تختلف هذه العلاقة في الأمدين القصير والطويل.

أولا: مفهوم العجز التوأم :

في الاقتصاد، يشير مصطلح"العجز التوأم" إلى الحالة التي تعاني فيها الدولة من عجز في ميزانيتها وميزان مدفوعاتها، وبشكل ملموس، تتجاوز نفقات الإدارة العامة إيراداتها، وتتجاوز واردات السلع

[1] بن بشير محمد الأمين ،بقال بلال، العجز التوأم في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص ص12 13

والخدمات الصادرات. وهو مصطلح من الاقتصاد الكلي[1]، وقد استخدم هذا الاصطلاح لوصف حالة التزامن بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1981-1998)، حيث وصل إلى مستويات قياسية.

العجز التوأم هو "عبارة عن العلاقة المباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الميزانية العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الميزانية العامة باتجاه الميزان التجاري، حيث أن الميزان التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الميزانية العامة متغير خارجي، وتظهر العلاقة بين العجزين الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، فأي تغيير في محصلة إحداهما تؤثر بالآخر وبنفس الاتجاه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة والإنفاق العام) تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس"[2]

من التعاريف السابقة نقول: العجز التوأم في الاقتصاد هو العجز الثنائي الذي يتحقق في الموازنة العامة أي (فائض الإنفاق العام على دخل الحكومة ونقص في الإيرادات العامة) وفي الميزان التجاري لميزان المدفوعات. حيث أن عجز الميزانية العامة متغير داخلي، بينما عجز الميزان التجاري متغير خارجي،أي أن أدوات الموازنة العامة تؤثر وبشكل مباشر على الصادرات والواردات في الميزان التجاري.

ثانيا: النظريات المفسرة للعجز التوأم

ينقسم التحليل الفكري المفسر للعجز التوأم إلى نظريتين، نظرية المنهج الكينزي ونظرية التكافؤ الريكاردي، بالإضافة إلى حالة خاصة بالدول النفطية.

1- المنهج الكينزي: يعتقد أنصار هذا المنهج بأن هناك علاقة مباشرة وواضحة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وهذه العلاقة تكون في اتجاه واحد، أي أن عجز الموازنة هو الذي يحدث عجزا في الميزان التجاري، وذلك عن طريق آليتين رئيسيتين هما: [3]

1-1- تأثير العجز الموازني على الطلب الكلي: إن زيادة العجز الموازني سواء بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل المحلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات من خلال الميل الحدي للواردات، وهذا ما يسبب عجزا في الميزان التجاري، وتحدث هذه الحالة كثيرا في البلدان التي لا تملك سلعا وخدمات كثيرة موجهة للتصدير.

1-2- تأثير العجز الموازني على سعر الصرف: إن زيادة العجز الموازني من خلال زيادة الإنفاق العام سيخفض من الادخار العام والمحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي، مما يزيد الطلب على العملة المحلية، فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى تزايد الواردات وانخفاض الصادرات (لأن أسعار السلع المحلية تصبح غالية من وجهة نظر الأجانب، والعكس بالنسبة للسلع المستوردة تصبح رخيصة من وجهة نظر المقيمين). وهذا ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

[1] Le dico de commerce international. https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/deficits-jumeaux-ou-twin-deficits.html

[2] JAMES MCWHINNEY, The twin defícts of the U.S., August 2023 .

[3] أحمد ضيف، ميلود وعيل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية،مرجع سابق، ص50.

2- **نظرية التكافؤ الريكاردي:** يقترح بارو Barro (1974-1989)، منهجا مختلفا تماما عن منهج النظرية الكينزية فيما يخص علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري، وذلك على أساس نظرية التكافؤ الريكاردي، والتي تنص على أنه لا توجد أي علاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، وتفسير ذلك أن اتساع عجز الميزانية العامة نتيجة لتقلص حجم الضرائب ذو أثر مؤقت لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية[1]، ويوضح المنهج الريكاردي أن انخفاض الادخار الحكومي سيتوافق مع زيادة مكافئة في الادخار الخاص، ذلك أن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية وعجز الميزانية العامة فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلا، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانبا لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب والذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى عودة الميزانية إلى حالتها الطبيعية (التوازن). وبذلك يتضح أن عجز الميزانية مؤقت لن يكون له تأثير على الميزان التجاري.[2]

3- **العجز التوأم في الدول النفطية:** العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الدول النفطية هي من نوع خاص، تجعلها في كثير من الدول لا تنطبق سواء مع الطرح الريكاردي أو الطرح الكينزي، ومن أهم الخصائص التي تتميز بها هذه الدول فيما يتعلق بالعجز المزدوج مايلي: [3]

- عجز الميزانية العامة في الدول النفطية لا ينتج في الغالب عن تخفيض الضرائب وإنما نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي وعدم قدرة الدولة على تخفيضه، كما أن الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة التي تتحدد بعوامل خارجية.
- ارتفاع الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى عجز الميزانية العامة في ظل استقرار الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الغير النفطي عن طريق آلية المضاعف، وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات فيزداد عجز الميزان التجاري (يتوقف نجاح هذه الآلية على قيمة المضاعف ومرونة الجهاز الإنتاجي التي تعتبر ضعيفة جدا في أغلب الدول النفطية) .
- لا تعتبر الضرائب من أهم موارد الميزانية العامة في الدول النفطية، وعليه فإن نظرية التكافؤ الريكاردي القائمة على تقليص الضرائب لا يجد قبولا في الدول النفطية.
- غالبية الدول النفطية اقتصادياتها مغلقة على العالم الخارجي (لا تعتمد على سعر صرف عائم، أسعار الفائدة غير محررة، قيود كثيرة مفروضة على الاستيراد)، وعليه فإن الآلية الكينزية التي تعتمد على تأثير عجز الميزانية العامة على سعر الصرف، وبالتالي على الميزان التجاري غير فعالة لأن سعر الصرف يحدد إداريا.

---

[1] هاوزين خسرة وأحمد،طبيعة العجز التوأم في ظل اقتصاد نفطي حالة العراق، كلية الإدارة والاقتصاد،قسم الاقتصاد،جامعة السليمانية، كردستان، العراق، 2023، ص 228.

[2] المرجع نفسه، ص229.

[3] سعيدي خديجة،فرضية العجز التوأم في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية2001-2020، المجلة الجزائرية العامة ،المجلد13،العدد1(2023)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2023، ص179.

ثالثا: أهمية تحليل العجز التوأم:

تعكس دراسة وتحليل العلاقة بين العجزين طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخارجي، وبالتالي فإن تحديد مكامن الخلل في هذه العلاقة سوف يساهم في تحديد العلاج المناسب لتصويب هذه العلاقة، بما يعزز الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو التنمية المستدامة. إذ أن وجود علاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري أي كانت طبيعتها، يعني أن السياسات الاقتصادية الكلية التي سوف تقلص العجز في أحد الميزانين، فإنها قد تساهم أيضا في تقليص العجز في الميزان الآخر، بمعنى أن تحليل العلاقة بين الميزانين المالي والتجاري سوف يحدد مدى قدرة القطاع العام، من خلال سياسته المالية المتجسدة في طرفي الموازنة العامة، على التأثير في بنية الميزان التجاري، ومن جهة ثانية، سوف يحدد هذا التحليل أيضا مدى قدرة القطاع الخارجي في التأثير على السياسة المالية للقطاع العام.[1]

إن تحديد العوامل المحددة للعجز في الموازنة العامة من جهة والعوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري من جهة ثانية، وربط هذه المحددات بالعلاقة المفترضة بين العجزين، سوف يساهم بشكل أكبر كفاءة في ربط أدوات السياسات المالية والتجارية، التي من شأنها تخفيف الآثار الناجمة عن عجزي الميزانين، ومحاولة التحكم بهما وضبطهما.

يساهم تحليل العلاقة بين العجزين في كشف أوجه قصور الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وقصور تصريف الفائض من هذه السلع، من خلال تحليل العناصر المكونة لهاذين العجزين، فانخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات يعطينا مؤشرا على الاعتماد المفرط على الخارج في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي، وارتفاع نسبة الإيرادات الريعية إلى الإيرادات العامة يعطينا مؤشرا على الاعتماد المفرط على الخارج في تمويل الخزينة، كما أن زيادة نسبة الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي يعطينا مؤشرا على تزايد الحاجة إلى موارد مالية لتمويل هذه الواردات.

تتضح أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاديات النفطية أكثر منها الاقتصاديات غير النفطية، فالاقتصاديات النفطية تتسم بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين العجزين من جهة، وبين العناصر المكونة لهاذين العجزين من جهة ثانية، فعجز الموازنة العامة هنا لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، بل ينجم عن زيادة الإنفاق العام، وعدم قدرة الحكومة على ضبط هذا الإنفاق، فالنسبة الأكبر من الإيرادات العامة تتحصل من العائدات النفطية، التي لا تتحدد بعوامل داخلية بل تتأثر بقوى العرض والطلب الخارجي، ولذلك فإن العلاقة بين العجزين في الاقتصاديات النفطية تتحدد من خلال الإنفاق العام، فزيادة الأخير تعني زيادة عجز الموازنة، وزيادة الدخل (غير النفطي) بفعل مضاعف الإنفاق العام، وزيادة الدخل تزيد الواردات ويزداد العجز في الميزان التجاري.

[1] عربية يوسف ،تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة نيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف 2020-2021، ص ص42-43

المبحث الثاني: الأدبيات التجريبية للدراسة

نالت العلاقة بين عجزي الميزان التجاري والموازنة العامة قدرا كبيرا من النقاشات الأكاديمية والدراسات التطبيقية في السنوات الأخيرة، والتي أبانت عن نتائج متباينة، منها المؤيد لظاهرة العجز التوأم، ومنها المعارض لها، ومنها من أثبت عكسها، ومنها من أيد فرضية التكافؤ الريكاردي، ومنها من رفض الفرضيتين.

المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة

هناك العديد من الدراسات المحلية التي تناولت موضوع العجز التوأم في الجزائر، لعل أهمها:

- دراسة سعيدي خديجة سنة 2023، والتي كانت بعنوان:

فرضية العجز التوأم في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021

هدفت الدراسة إلى البحث في وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر من عدمه، وتحديد اتجاهها إن وجدت خلال الفترة الممتدة بين 2001-2021، وذلك بإجراء دراسة تحليلية من خلال تجميع بيانات حول المتغيرين وتحليلها، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام برنامج Eview12 وإجراء مجموعة من الاختبارات المتمثلة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك لجوهانسون، السببية لغرانجر، دوال الاستجابة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية موجبة ومتبادلة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري في المدى الطويل، وعدم وجود علاقة سببية بينهما في المدى القصير، وهذا ما لا يتوافق سواء مع المقترح الكينزي ولا مع المقترح الريكاردي في تفسير هذه الظاهرة، وذلك تبعا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

- دراسة ضيف أحمد ووعيل ميلود سنة 2020، والتي كانت بعنوان:

علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (1990-2017)

والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، واختبار نظرية العجز التوأم حسب النظريات المفسرة لها وإسقاطها على حالة الجزائر للفترة (1990-2017)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن نظرية العجز التوأم محققة في الاقتصاد الجزائري بشكل واضح، وهذا ما أكدته الدراسة التحليلية والقياسية، إلا أن تفسيرها لا يخضع للنظرية الاقتصادية (لا الكنزية ولا الريكاردية) كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أغلب متغيراته الاقتصادية تخضع لتغيرات أسعار البترول، ولقد توصلنا إلى علاقة طردية بين العجزين في الاتجاهين، ويرجع ذلك إلى تأثر كل من الميزانين بتغيرات أسعار البترول، وهذا ما يتوافق مع أغلب الدراسات الخاصة بالدول الريعية. كما أثبتت نتائج الدراسة بأن أكثر من 6.8% من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل وعودتها إلى حالة التوازن، وعليه يجب اتخاذ سياسات اقتصادية تخفف من العجز في الميزانين كل على حدة.

- دراسة بن خالدي فضيل سنة 2019، والتي كانت بعنوان:

أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017

والتي هدفت إلى تحليل أثر عجز الموازنة العامة على حالة الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وتناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري من منظور فرضيتين هي المقترح الكينزي الذي يدل على وجود علاقة طردية تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري، والتكافؤ الريكاردي الذي ينفي وجود أية علاقة بينهما، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري مما يتوافق مع وجهة النظرية الكينزية، كما توصل البحث إلى نتيجة مفادها غياب علاقة سببية من الميزان التجاري إلى عجز الموازنة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة

من أهم هذه الدراسات نجد:

- دراسة Furceri and Zdzienicka (2018) ، بعنوان:

Twin Deficits in Developing Economies

والتي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، حيث هدفت إلى التأكد من وجود وحجم العجز التوأم في 114 اقتصادا ناميا، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة غير متوقعة بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في رصيد موازنة الحكومة تعمل على تحسين رصيد الحساب الجاري في المتوسط بمقدار 0.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما وتشير النتائج إلى عدم التجانس بين البلدان ومع عنصر الزمن. ويميل التأثير إلى أن يكون أكبر: (1) أثناء فترات الركود؛ (2) وفي البلدان الأكثر انفتاحا على التجارة؛ (3) التي لديها أنظمة أقل مرونة لأسعار الصرف؛ (4) مع انخفاض نسب الدين العام الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة Rauf, A., & Khan, A. Q. (2011)، بعنوان:

An Empirical Study To Find The Relationship Between Trade Deficit And Budget Deficit In Pakistan

والتي حاول الباحثان من خلالها تسليط الضوء على العلاقة بين العجز في الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في باكستان خلال الفترة 1980-2009، حيث تعتبر هذه الدراسة امتدادا لدراسة كل من Burney and Yasmeen (1989)، Burney and Akhtar (1992), Kazmi (1992)، Anjum et al (2000)، Tahir et al(2007)، Ahmad Nawaz Hakro (2009). وتوصلت دراسة Rauf and Khan إلى أن العجز في الميزان التجاري لباكستان خلال فترة الدراسة كان سببا في عجز الموازنة العامة، حيث أكدت الدراسة أن العجز في الميزان التجاري يسبب العجز في الموازنة العامة في باكستان.

- دراسة Carlos Fonseca Marinheiro (2008)، بعنوان:

Ricardian Equivalence, Twin Deficits,and the Feldstein-Horioka puzzle in Egypt

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد ما إذا كان للعجز العام في مصر أي تأثير على اختلال ميزان الحساب الجاري، واختبار مدى صحة فرضية العجز التوأم خلال الفترة 1975-2003. حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة (ضعيفة) طويلة المدى بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. ومع ذلك تم رفض فرضية العجز التوأم، وأيضا وجود علاقة سببية عكسية تنطلق من العجز الخارجي إلى عجز الموازنة. إضافة إلى ذلك تم نفي فرضية التكافؤ الريكاردي في الاقتصاد المصري.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا، والتي عددها 06 دراسات سابقة، والتي توصلنا من خلالها إلى استنتاج النقاط التالية:

ما يجمع الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، والمنهج الاستقرائي لتكميم العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في الإطارين الزماني والمكاني.
- تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في تعريف متغيرات الدراسة، حيث اعتمدنا في دراستنا نسبة العجزين إلى الناتج، بينما اعتمدت الدراسات السابقة عدة صيغ للمتغيرات.
- تختلف بعض الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في اعتماد عجز ميزان المدفوعات عوض عجز الميزان التجاري.
- تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في النتائج المتوصل إليها، حيث توصلت دراستنا إلى تحقق الفرضية الكينزية للعجز التوأم في الاقتصاد الجزائري خلال فترةالدراسة، التي تشير إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى العجز التوأم، من منطلق أن تحليل العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري يساعد في كشف أوجه قصور الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وقصور تصريف الفائض من هذه السلع. حيث تناولنا الإطار النظري لعجز الموازنة العامة، الإطار النظري لعجز الميزان التجاري ثم تطرقنا إلى الإطار النظري العجز التوأم. أما فيما يخص الأدبيات التجريبية للعجز التوأم فاستعرضنا بعض الدراسات السابقة، المحلية منها والأجنبية، مع إجراء مقارنة بينها وبين دراستنا الحالية.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية قياسية
للفترة 1990-2021

تمهيد:

إن المتتبع للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الكلية خلال الفترة 1990-2021، يجد ضرورة ملحة لتحليل وقياس أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال هذه الفترة، خاصة وأن التطورات المسجلة على مستوى الموازنة العامة والميزان التجاري خلال هذه الفترة ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطورات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

قصد معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها يجب الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولا: تقديم متغيرات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، أي أن حجم العينة المستعملة هو 32 مشاهدة، حيث تمثل الجزائر مجتمع الدراسة.

أما متغيرات الدراسة فهي تتمثل في كل من:

- **رصيد الموازنة العامة:** ورمزنا لها بالرمز BD، وهو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وحدة قياسه المليون دج، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المتاحة على الموقع الخاص بهذا البنك (WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ). ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات (WWW.ONS.DZ).
- **رصيد الميزان التجاري:** ورمزنا لها بالرمز TD، وهو الفرق بين الصادرات والواردات، وحدة قياسه المليون دج، تم الحصول على بيانات هذا المتغير من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المتاحة على الموقع الخاص بهذا البنك (WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ). ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات (WWW.ONS.DZ).

ثانيا: تحليل معطيات الدراسة

كان من آثار الأزمة البترولية لسنة 1986 أن عرفت الجزائر اختلالات اقتصادية واجتماعية، خاصة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وهو ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على قطاع المحروقات، حيث عرفت كل من الموازنة العامة والميزان التجاري تطورات متزامنة مع تطورات أسعار البترول في السوق العالمية. بالنسبة للموازنة العامة، وخلال عقد التسعينات وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي كانت سياسة الموازنة تهدف إلى القضاء على العجز في الموازنة وخفض معدلات التضخم إلى مستويات معقولة من خلال مجموعة من التدابير، وذلك بالضغط على النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الكبير وتقليص الإعانات الموجهة للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تجميد الرواتب والأجور وتوسيع الوعاء الضريبي وخوصصة مؤسسات القطاع العام. رغم هذه التدابير إلا أن الموازنة العامة شهدت عجزا على مراحل خلال الفترة من 1990-1999، نتيجة تراجع إيرادات المحروقات التي تمثل الإيراد الأكبر للجزائر، رغم كل جهود الدولة في محاولة ضبط النفقات العامة. فسجلت الموازنة عجزا بنسبة 13.67% من الناتج في سنة 1993 نتيجة لتراجع أسعار

البترول إلى 16.33 دولار للبرميل، وارتفاع الإنفاق العام إلى 476.26 مليار دج. واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 1999، ليبلغ نسبة 0.34% من الناتج. ويعود هذا التحسن المسجل في رصيد الميزانية إلى تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت إلى 17.44 دولار للبرميل من جهة، وتباطأ نمو الإنفاق العام من جهة أخرى.

من جانبه عرف الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999 تقلبات متزامنة مع تقلبات أسعار البترول من جهة، ومع درجة الانفتاح على الواردات من جهة أخرى، فمن سنة 1990 إلى 1993، سجلت الصادرات معدلات نمو أكبر من معدلات نمو الواردات، إضافة إلى الدور الكبير لأسعار البترول في تحسن رصيد الميزان الجاري، والذي سجل أعلى نسبة له خلال هذه الفترة بـ: 10.94% من الناتج سنة 1991. ليسجل الميزان التجاري عجزا بنسب 1.06% و0.73% من الناتج بين سنتي 1994 و1995، وهذا نتيجة لنمو الواردات بمعدلات قياسية، بلغت 65.89% و50.87% على التوالي، مع استقرار البترول عند سعر أقل من 17 دولار للبرميل. في باقي سنوات هذه المرحلة (1996-1999) سجل الميزان التجاري فوائض بنسب متذبذبة، تراوحت بين 7.07% سنة 1999 و10.43% سنة 1997، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات من جهة، وتراجع وتيرة نمو الواردات من جهة أخرى، وهذا بسبب انخفاض الدخل العائلي وتحسن الإنتاج الزراعي المحلي، إضافة إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في الحصول على التمويل الأجنبي.

في نهاية عقد التسعينات ومع استعادة الجزائر للتحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومع التحسن الطفيف في أسعار البترول، سجلت الموازنة فائضا معتبرا قدرت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بـ: 9.73% سنة 2000، وكذلك الأمر بالنسبة للميزان التجاري، حيث سجل فائضا قدرت نسبته إلى الناتج بـ: 12.30%، ويعود الفضل في ذلك إلى التحسن في أسعار البترول، والتي بلغت 27.6 دولار للبرميل.

الشكل رقم (01): تطور رصيد الموازنة العامة، رصيد الميزان التجاري وأسعار البترول من 1990 إلى 2021.

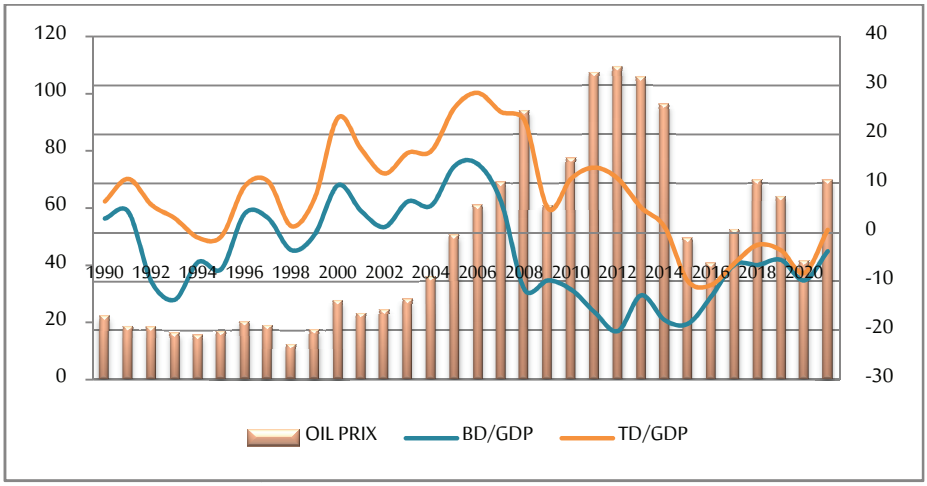

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على تقارير بنك الجزائر ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات

إن أسعار البترول الجيدة المسجلة سنة 2000 سمحت للجزائر بتكوين وفرة مالية معتبرة، سواء على مستوى الموازنة العامة أو الميزان التجاري، مما شجعها على تبني سياسة مالية توسعية، من خلال صياغة

عدة برامج إنفاق عام، أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والذي شهد استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسطها 27.90 دولار للبرميل، ورغم التوسع في الإنفاق العام إلا أن الموازنة العامة حققت فوائض معتبرة، بلغت 7.1% من الناتج في نهاية هذا البرنامج، وهذا بسبب الموارد المالية المعتبرة للجباية البترولية، من جانبه الميزان التجاري، ورغم ارتفاع فاتورة الواردات، التي انتقلت من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 17.95 مليار دولار سنة 2004، نتيجة الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية الضرورية لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث مثلت هذه المنتجات والتجهيزات ما يقارب 57.3% من إجمالي الواردات، إلا أن الميزان التجاري سجل فائضا بلغت نسبته 14.25% من الناتج.

ومع دخول البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) حيز التنفيذ، وفي السنوات الأربع الأولى منه، عرفت نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج تحسنا ملحوظا نتيجة لتحقيق فوائض معتبرة، حيث قدر متوسط نسبة الفائض بـ: 8.88% من الناتج خلال الفترة 2005-2008، رغم التوسع الكبير في الإنفاق العام من 29.79 مليار دولار سنة 2005 إلى 66.82 مليار دولار سنة 2008. من جانبه الميزان التجاري سجل فوائض معتبرة خلال الأربع سنوات الأولى لهذا البرنامج، حيث بلغ متوسط نسبة الفائض 33.46%، على الرغم من نمو الواردات بمعدل 14.68% خلال هذه الفترة نتيجة للجوء إلى الخارج لتوفير المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية، والتي مثلت 63.47% من إجمالي الواردات خلال الفترة 2005-2008، ويعود الفضل في هذه النتائج المحققة دائما لقطاع المحروقات، حيث سجلت أسعار البترول مستويات قياسية بلغت 94.10 دولار للبرميل سنة 2008. ومع حلول سنة 2009، ونتيجة للتراجع الكبير في أسعار البترول إلى حدود 60.86 دولار للبرميل (94.1 دولار للبرميل سنة 2008)، سجلت الموازنة العامة أول عجز خلال فترة الدراسة نسبته 7.1% من الناتج، نتيجة لتراجع عائدات الجباية البترولية من جهة، والإبقاء على حجم الإنفاق العام المعتبر المبرمج خلال هذه السنة، حيث تراجعت الإيرادات العامة من 80.38 مليار دولار سنة 2008 إلى 50.60 مليار دولار سنة 2009. نفس الشيء بالنسبة للميزان التجاري، ولو أنه سجل فائضا نسبته 7.78% من الناتج، إلا أنه سجل تدهورا كبيرا، لتراجع حصيلة صادرات المحروقات واستقرار الواردات في حدود 37.40 مليار دولار.

خلال الفترة 2010-2014 ومع تنفيذ برنامج توطيد النمو، تواصل التوسع في الإنفاق العام بمستويات جد معتبرة، مدعوما بالتحسن المسجل في أسعار البترول ومعه الإيرادات العامة للموازنة، وبالتالي سجلت الموازنة العامة عجزا ظاهره مقصود، بدافع مواصلة تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية المبرمجة خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط نسبة العجز إلى الناتج حوالي 1% خلال الفترة 2010-2013. إن التطورات الجيدة لأسعار البترول خلال هذا البرنامج (109.45 دولار للبرميل سنة 2012) كان لها بالغ الأثر على التوازنات الخارجية للجزائر، ممثلة في الميزان التجاري، حيث أن الحصيلة الكبيرة لصادرات قطاع المحروقات سمحت بتحقيق فوائض معتبرة في الميزان التجاري، بلغ متوسط نسبتها إلى الناتج 17.45%، وهذا رغم الاستمرار في الاستيراد بوتيرة تصاعدية (59.67 مليار دولار بنهاية سنة 2014).

إن التراجع الكبير في أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 ترك أثرا كبيرا على الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، مما أدى بالدولة إلى التراجع عن برامج الإنفاق العام المبرمجة خلال هذه الفترة (المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019)، كخطوة نحو احتواء هذه النفقات ضمن مسار يضمن الاستدامة المالية وتعزيز وضع الميزانية العامة على المدى المتوسط والبعيد، ورغم ذلك سجلت الموازنة عجزا مستمرا خلال هذه الفترة (متوسط نسبة العجز إلى الناتج في حدود 12.20%)، ونتيجة لاستمرار تدهور أسعار البترول بسبب ظهور فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة له، وما سببه من انكماش عالمي غير متوقع في النشاط الاقتصادي، وتراجع الطلب على المنتجات النفطية في جميع دول العالم. عرف الميزان التجاري عجزا خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط نسبة العجز إلى الناتج 11.28%، على الرغم من تراجع فاتورة الاستيراد إلى 37.40 مليار دولار سنة 2021.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على ما يلي:

فيما يخص الأدبيات النظرية والتطبيقية تم الاستعانة بمختلف المصادر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمذكرات، إضافة إلى المجلات العلمية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

فيما يخص متغيرات الدراسة وتحليل تطورها تم الاعتماد على مواقع الانترنت المختلفة قصد الإلمام بالجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

ثانيا: الأدوات القياسية والإحصائية المستخدمة

1- استقرارية السلسلة الزمنية:

تعتبر استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف، والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة[1]،لذا فقبل القيام بعمليات التقدير، نقوم أولا بتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل، وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها[2]، ولأجل ذلك نستعمل عدة اختبارات أهمها اختبارات الجذور الأحادية.

1-1- اختبارات الاستقرارية:

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية منها: اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية، اختبار دالة الارتباط الذاتي الجزئية، واختبارات الجذر الأحادي لكل من "Phillips-Perron" و"Dickey-Fuller".

[1] موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 196.

[2]George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1ère édition. Paris: PUF. 1995. P 419.

أ- اختبارات "Dickey-Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من طرف"Fuller"في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey" و"Fuller"سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ويقترح كل من"Dickey-Fuller" اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$\text{i} \quad / X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\text{ii} \quad / X_t = \phi X_{t-1} + \alpha + \varepsilon_t$$
$$\text{iii} \quad / X_t = \phi X_{t-1} + bt + \alpha + \varepsilon_t$$

حيث تشير فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t له مسلك عشوائي، وبالتالي X_t ليس نموذج AR(1) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتشير إلى أنه مستقر.

في كل نموذج من النماذج السابقة فرضية العدم هي: $\varphi = 0$، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة، كما أن القيم الحرجة المجدولة تختلف من نموذج لآخر.

وببساطة مبدأ اختبار "Dickey-Fuller" هو تقريبا نفس مبدأ اختبار"Student"،فخطوات إجراء الاختبار تكون بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم قسمة معلمة X_{t-1} المقدرة على انحرافها المعياري المقدر، أي: $\frac{\hat{\varphi}}{\sqrt{\hat{V}(\hat{\varphi})}}$، لإيجاد قيمة الإحصاءة τ، ونرمز لها بالرمز: τ_{cal}، ثم نقوم بعدها بمقارنتها مع القيمة المجدولة τ_{tab} في جدول (DF).

فإذا كانت $\tau_{cal} \succ \tau_{tab}$، فإنّنا نرفض الفرضية $H_0 : \varphi = 0$، أي نقبل الفرضية: $\varphi \neq 0$، وبالتالي عدم وجود جذر أحادي، ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \varphi = 0$ في نموذج واحد على الأقل من النماذج الثلاثة، فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة.[1]

ب- اختبار "فيلبس-بيرون"(PP):

طور "Phillips" اختبار للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من"Phillips" و"Perron" سنة 1988 طريقة غير معيارية (Non Paramétrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس (ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية.

[1] R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1ère éd. Paris. PUF. 1998 P150-152.

وهو مبني على تصحيحٍ غير معلمي لإحصاءات اختبار "Dickey-Fuller" البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF)و(DF)* ، وفق أربع مراحل:

التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار "Dickey-Fuller" وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن e_t الخطأ المقدر؛

تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير؛

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير عامل التصحيح s_t^2 (يعرف بالتباين على المدى الطويل)، ويحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_t^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير (l) (توجيهNewey-West) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T:

$$l \approx 4(T/100)^{2/9}$$

حساب الاختبار الإحصائي لـ (PP):

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k}\cdot\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{s_t^2}$$

2-1- إزالة عدم الاستقرارية في السلسلة الزمنية:

إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع(DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ ، ثم نقوم باختبار استقرارية السلسلة الجديدة ΔX_t ، وهكذا...

إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي:

* توجد اختبارات أخرى مرتبطة بالجذور الأحادية منها:

- Le test de Dickey et Pantula (1987).
- Le test KPSS (1992).
- Les test de Sargan et Bhargava.

أ.طريقة الانحدار: إذا كان الاتجاه العام للسلسلة خطي $\alpha+\beta t$، فإن إزالة عدم الاستقرارية تتم بطرح الاتجاه العام المقدر من X_t، فتصبح لدينا سلسلة جديدة تتمثل في البواقي: $e_t = X_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta} t$، ثم نقوم بدراسة استقرارية السلسلة e_t من جديد.

ب.طريقة الفروق: لإزالة الاتجاه العام نقوم بإجراء الفروق الأولى، أي حساب: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS-DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي واتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

2-منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

في الآونة الأخيرة أصبحت منهجية AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL(ARDL) شائعة الاستخدام، حيث نشر هذا النموذج من طرف كل من PESARAN AND SMITH (1995) و PESARAN AND SMITH (1998) (1999) و(2001) PESARAN AND AL، ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي AUTOREGRESSIVE MODEL ونماذج فترات الابطاء الموزعة DISTRIBUTED LAG MODEL في نموذج واحد. وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر. ويتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها:

يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، مقترنا بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2)افقط (لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة).

أن استخدامه يساعد على تقدير نتائج الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، إضافة إلى أنه يساعد على التخلص من المشكلات المرتبطة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.[1]

إن نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث، والبالغة 32 مشاهدة، ممتدة من عام 1990 إلى 2021. كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا من تلك التي نحصل عليها من الطرق الأخرى، مثل طريقة ANGEL-GRANGER (1987)، طريقة JOHANSEN (1988) وطريقة JOHANSEN- JUSELIUS (1990)

[1]- الشويرجي مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 156.

ثالثا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

يعتبر برنامج (EViews10) من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناءِ وتقدير النماذج الاقتصادية، فهو نسخة مطورة من برنامج (TSP)، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل: الارتباط الذاتي (Autocorrélations) والارتباط المتعدد (Multi-colinéarité)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Erreurs de modélisation). يشتمل البرنامج على تقنيات متقدمة في تحـــليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جـــذر الوحدة (Unit Root) واختبار التكامل المتزامن (Cointegration test)، إضافة إلى تحليل بيانات بانل(Panel Data Analyses).

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يشتمل البحث على متغيري نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغطت البيانات الفترة 1990-2021. اعتمادا على الفرضية الكينزية التي تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وأن اتجاه العلاقة بينهما يكون من عجز الموازنة العامة (متغير مستقل) باتجاه عجز الميزان التجاري (متغير تابع)، تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$TD_t = f(BD_t)$$

حيث: TD : عجز الميزان التجاري، BD : عجز الموازنة العامة.

وبذلك سيأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta TD_t = \alpha + \beta_1 TD_{t-1} + \beta_2 BD_{t-1} + \sum_{i=1}^{q1} \vartheta_{1i} \Delta TD_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \vartheta_{2i} \Delta BD_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: β_i تمثل معلمات العلاقة طويلة الأجل، ϑ_{1i} . ϑ_{2i} : معلمات العلاقة قصيرة الأجل، α : الحد الثابت، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

هي اختبارات لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، بحكم أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة، مما قد يؤدي إلى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression). عادة يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)، والتي على تعددها سنعتمد على Augmented Dickey – Fuller Test و Phillips – Perron Test.

الجدول (01): نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند المستوى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
TD		-1.9764	-1.7571	-1.5050	-1.9479	-1.7357	-1.4018
BD		-2.0837	-2.0661	-1.8235	-2.176662	-2.1322	-1.8868
Test critical values	1%	-4.2845	-3.6616	-2.6416	-4.2845	-3.6616	-2.6416
	5%	-3.5628	-2.9604	-1.9520	-3.5628	-2.9604	-1.9520
	10%	-3.2152	-2.6191	-1.6104	-3.2152	-2.6191	-1.6104

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من خلال نتائج الاختبارات، يتضح أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وتحتوي على جذر الوحدة، (باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـMackinnon)، والخطوة التالية هي تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية المعنية.

الجدول (02): نتائج اختبار ADF وPP على متغيرات الدراسة عند الفروق الأولى

Test		Augmented Dickey-Fuller			Phillips-Perron		
Variable		T and Intercept	Intercept	None	T and Intercept	Intercept	None
DTD		-5.1901	-5.3157	-5.3962	-5.2100	-5.3489	-5.4378
DBD		-5.2040	-5.2772	-5.3629	-5.1953	-5.2809	-5.3792
Test critical values	1%	-4.3098	-3.6701	-2.6443	-4.3098	-3.6701	-2.6443
	5%	-3.5742	-2.9639	-1.9524	-3.5742	-2.9639	-1.9524
	10%	-3.2217	-2.6210	-1.6102	-3.2217	-2.6210	-1.6102

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 10.

تشير النتائج إلى أن الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية مستقرة، (وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon)، وبالتالي يمكننا القول بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانيا: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار AKAIKE، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار.

الشكل رقم (02):أفضل20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE

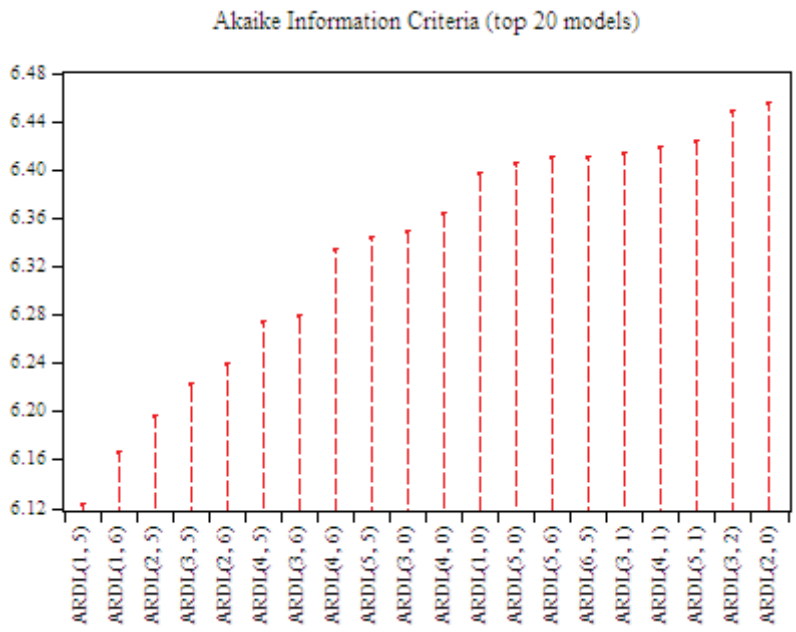

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

يبين الشكل السابق أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار AKAIKE، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج ARDL (1.5).

ثالثا: منهج اختبار الحدود Bounds Testing Approach:

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إذ يتم حساب الاحصائية F لاختبار فرضية العدم التي تنص على أن كل معلمات المتغيرات المستقلة المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي:

$$H_0 : \beta_2 = 0$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معلمات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي:

$$H_1 : \beta_2 \neq 0$$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

ومن أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، تم حساب الإحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 05/20/24 Time: 20:37
Sample: 1995 2021
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.156853	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحصائية F المحسوبة والتي تساوي 9.1568 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 7.84، أي قبول الفرضية البديلة ($H_1 : \beta_2 \neq 0$)، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك أو متزامن.

رابعا: تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة سنقدر معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنبا إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ (ECM)، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD	1.564578	0.258837	6.044653	0.0000
C	14.22347	1.912604	7.436703	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$CointEq = TD_t - (1.564 \cdot BD_t + 14.2234)$$

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TD)
Selected Model: ARDL(1, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/20/24 Time: 20:40
Sample: 1990 2021
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD)	0.482459	0.141602	3.407156	0.0030
D(BD(-1))	-0.249952	0.202353	-1.235232	0.2318
D(BD(-2))	-0.570399	0.174441	-3.269860	0.0040
D(BD(-3))	-0.270900	0.150959	-1.794533	0.0887
D(BD(-4))	-0.448689	0.148157	-3.028472	0.0069
CointEq(-1)*	-0.556945	0.123786	-4.499267	0.0002

R-squared	0.688777	Mean dependent var	0.060019
Adjusted R-squared	0.614676	S.D. dependent var	7.216106
S.E. of regression	4.479360	Akaike info criterion	6.029968
Sum squared resid	421.3581	Schwarz criterion	6.317931
Log likelihood	-75.40456	Hannan-Quinn criter.	6.115594
Durbin-Watson stat	2.113438		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا: اقتصاديا:

1- تقييم مقدرات معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير:

عملا بنتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدولين (04) و(05) نستنتج مايلي:

- ✓ يشير معامل BD_t إلى وجود أثر طردي ومعنوي لنسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج على نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج في الأجل الطويل، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 1.56% من الناتج في الأجل الطويل. أي أن كل زيادة في الإنفاق العام بـ: 1% تقابلها زيادة في الواردات بنسبة 1.56%، ويعود هذا بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد نتيجة لارتفاع الإنفاق العام، خاصة خلال فترات تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، عندما تم تنفيذ استثمارات عمومية ضخمة، أدت إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والتجهيزات المصنعة والنصف مصنعة، ونظرا لضعف الإنتاج المحلي من هذه السلع والتجهيزات كان فتح مجال الاستيراد السبيل الوحيد لتغطية الطلب المحلي المتزايد. ما أدى إلى تفاقم وضع الميزان التجاري خلال فترات معينة من فترة الدراسة.
- ✓ في الأجل القصير تشير معلمة ΔBD_t إلى وجود أثر وطردي لنسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج على نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج في الأجل القصير، فكل تغير في عجز الموازنة العامة بنسبة 1% يؤدي إلى حدوث تغير في نفس الاتجاه في عجز الميزان التجاري بنسبة 0.48%.

2- تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((1-)COINT EQ) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (0.5569-)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.5569%في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100%يستغرق 1.79 سنة.

ثانيا: إحصائيا:

استنادا إلى المعايير الإحصائية نجد أن نموذج ARDL (1.5) المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار STUDENT عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $\overline{R}^2 = 0.8292$ إلى القدرة التفسيرية الجيدة لهذا النموذج، كما تشير إحصائية FISHER والبالغة 19.04 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (06): المؤشرات والمعايير الإحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.875241	Mean dependent var	8.144491
Adjusted R-squared	0.829277	S.D. dependent var	11.39732
S.E. of regression	4.709219	Akaike info criterion	6.178116
Sum squared resid	421.3581	Schwarz criterion	6.562067
Log likelihood	-75.40456	Hannan-Quinn criter.	6.292285
F-statistic	19.04192	Durbin-Watson stat	2.113438
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

ثالثا: قياسيا:

1- اختبارات ملائمة النموذج

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا وإحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج DIAGNOSTIC CHECKING TEST الموالية:

اختبار مضاعف LAGRANGE للارتباط الذاتي للأخطاء.

اختبار ARCH لعدم ثبات التباين.

اختبار JARQUE BERA للتوزيع الطبيعي للبواقي.

اختبار RAMSEY (RESET) لاختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي.

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات ملائمة النموذج

BGLM	ARCH	JARQUE BERA	RESET
$F-statistic = 1.6588$ $Prob.\ F(2.3) = 0.219$	$F-statistic = 0.5840$ $Prob.\ F(1.24) = 0.566$	$J.B = 0.4217$ $Probability = 0.809$	$F-statistic = 0.2491$ $Prob.\ F(1.4) = 0.782$

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS 10

وبالتالي تكون نتائج اختبارات ملائمة النموذج كما يلي:

- تشير إحصائية BGLM إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.21، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

- تشير نتيجة اختبار ARCH إلى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.56، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يؤكد غياب مشكلة عدم ثبات التباين.

-تشير إحصائية JARQUE-BERA (JB) إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.80، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

-تشير إحصائية اختبار RESET إلى سلامة الشكل الدالي للنموذج المقدر، لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.78 أكبر من مستوى المعنوية 5%.

2- اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

هناك عدة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض، نذكر منها:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUMULATIVE SUM OF RECURSIVERESIDUAL(CUSUM)

اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي المعاودة CUMULATIVE SUM OF RECURSIVERESIDUAL OF SQUARES (CUSUMSQ)

الشكل رقم (03): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج.

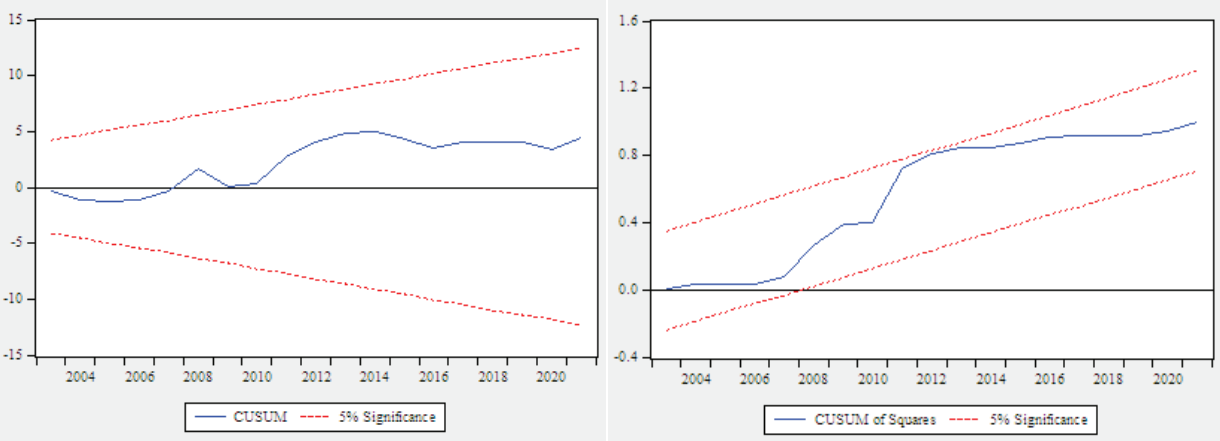

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

يتضح من الشكل البياني السابق أن إحصائية CUSUM وإحصائية CUSUMSQ لهذا النموذج تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى أن هناك استقرار وانسجام في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UESM) مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة.

ثالثا: اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

من أهم الاختبارات المستخدمة لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ نجد معامل عدم التساوي لـ: THEIL، والذي يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نتائج اختبار معامل عدم التساوي لـ: THEIL

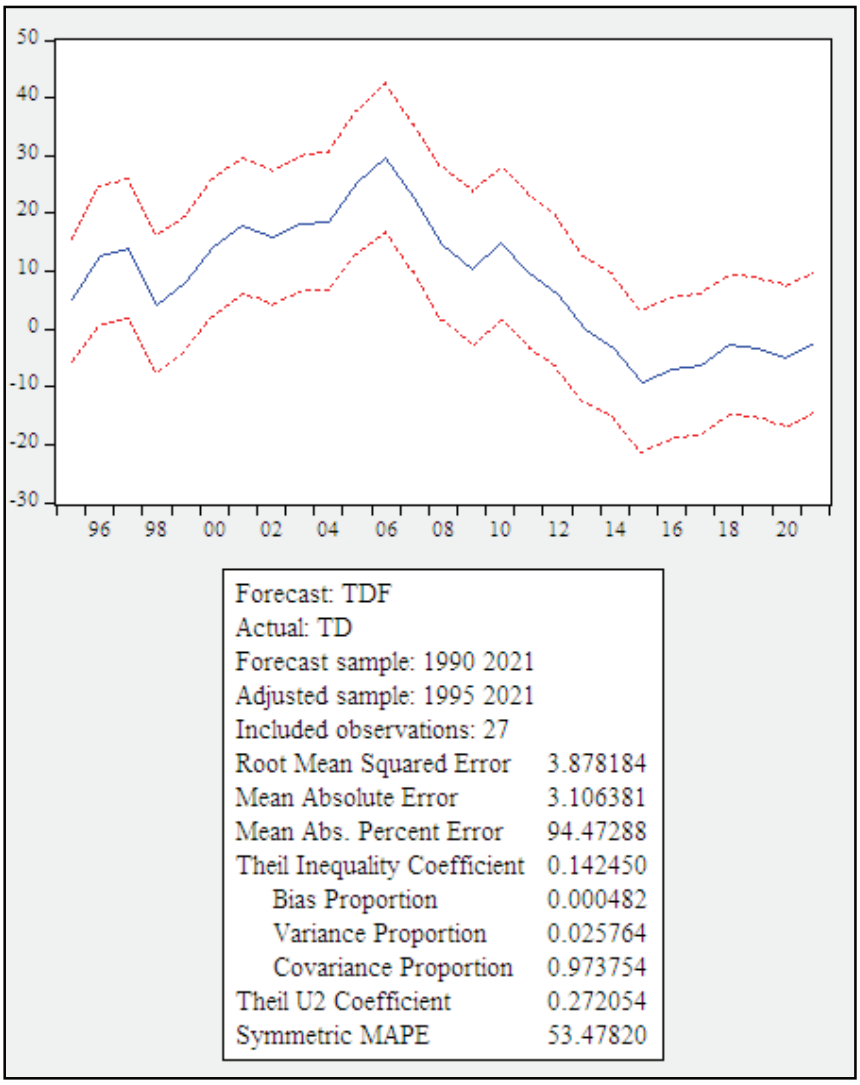

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

من الشكل أعلاه نجد أن للنموذج المقدر قدرة عالية على التنبؤ، حيث بلغت قيمة معامل THEIL(0.1424)، وهي قيمة تقترب من الصفر.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تحليل وقياس أثر العجز في الموازنة العامة على العجز في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، ومن خلال الاعتماد على الفرضية الكينزية للعجز التوأم التي تشير إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري، حيث تم تحليل تطور كل من رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومنهج اختبار الحدود لقياس العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في الأجلين القصير والطويل.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا اختبار الفرضية الكينزية في تفسير ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل وقياس أثر العجز في الموازنة العامة على العجز في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وللوصول إلى هدف الدراسة قسمنا هذا البحث إلى فصلين، الأول منها تناول الأدبيات النظرية للدراسة، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم عجز الموازنة العامة، مفهوم عجز الميزان التجاري، مفهوم العجز التوأم، ثم تناولنا بعض الأدبيات التجريبية للدراسة، من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، منها المحلية ومنها الأجنبية. أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية، حيث تطرقنا بالتحليل لتطور عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري على ضوء تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومنهج اختبار الحدود لقياس العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة في الأجلين القصير والطويل.

نتائج الدراسة:

وقد كانت النتائج كما يلي:

اختلاف تفسيرات المدارس الاقتصادية حول وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (العجز التوأم).

استناد الإطار التحليلي للعلاقة بين عجزي الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة على فرضيتين أساسيتين، هما فرضية التكافؤ الريكاردي (The Ricardian Equivalence) والفرضية الكينزية (Keynesian Hypothesis).

أكد اختبار الحدود للتكامل المشرك بنموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أكدت نتائج تقدير الأجل الطويل لنموذج ARDL على وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري الجزائري، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 1.56% من الناتج في الأجل الطويل.

أكدت نتائج تقدير الأجل القصير لنموذج ARDL على وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري الجزائري، حيث أن كل عجز في الموازنة العامة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري بنسبة 0.48% من الناتج في الأجل القصير.

معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب حيث بلغ (0.5569-)، ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.5569% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 1.79 سنة.

اختبار الفرضيات:

يمكن إجراء اختبار لفرضيات الدراسة كمايلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى، والتي تشير إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر. فقد أثبت اختبار الحدود BOUNDS TEST وجود هذه العلاقة، حيث أن قيمة الإحصائية F المحسوبة والتي تساوي 9.1568 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 7.84. وبالتالي صحة الفرضية الأولى.
- بالنسبة للفرضية الثانية، والتي تنص على وجود أثر طردي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر، في الأجلين الطويل والقصير. فقد بينت نتائج تقدير نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير وجود أثر طردي ومعنوي لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة. وبالتالي صحة الفرضية الثانية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة، والتي تنص على أن العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في الجزائر تتوافق مع الفرضية الكينزية في تفسير العجز التوأم. فقد بينت نتائج الدراسة التحليلية والقياسية إمكانية اعتماد الفرضية الكينزية في تفسير ظاهرة العجز التوأم في الجزائر. والتي تشير إلى وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري. وبالتالي صحة الفرضية الثالثة.

توصيات واقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

الاستغلال الأمثل للموارد المالية، من خلال تبني سياسة مالية محكمة للإنفاق العام، ولذلك لتجنب حدوث العجز في الموازنة العامة.

الوقوف على العوامل المتسببة في عجز الميزان التجاري، والعمل على ضبط حجم الواردات، خاصة غير الضرورية منها، بالمقابل يجب العمل على تطوير الصادرات وتنويعها.

العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري بما يحد من التبعية لقطاع المحروقات، من خلال تطوير القطاعين الفلاحي والصناعي ، لتجنب العجز الحاصل في الموازنة العامة والميزان التجاري.

تبني سياسات استثمارية هادفة، خاصة التي تعمل على توجيه الإيرادات النفطية نحو تحسين برامج وعمليات النمو الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري.

آفاق البحث:

في الأخير وبعد محاولة الإلمام بجميع الجوانب الخاصة بالموضوع ومساهمتنا ولو بالقدر القليل في إثراءه، فإن هذه الدراسة تبقى مجرد محاولة، تفتح آفاقا جديدة لدراسات أخرى، نوجزها فيما يلي:

علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة تحليلية قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على العرض النقدي والتضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدولاوي، الأردن، 1999.
- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- خلف حسن فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- محمد الساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020.
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- بن بشير محمد الأمين ،بقال بلال، العجز التوأم في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2020.
- عربية يوسف ،تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف 2020-2021.
- لحسن دردوري،سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

ثالثا: المجلات

- أحمد ضيف، ميلود وعيل، علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02، جامعة البويرة، الجزائر، 2020.
- الشويرجي مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- بن خالدي فضيل، أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017، Les Cahiers du Mecas، المجلد 15، العدد 02، 2019.
- سعيدي خديجة، فرضية العجز التوأم في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2001-2020، المجلة الجزائرية العامة، المجلد13، العدد1(2023)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.

- صبرينة كردودي، صبرينة مانع، سهام كردودي، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد7،جامعة محمد خيضر، يسكرة، الجزائر، ديسمبر 2018.
- صلاح الدين شريط، أمحمد بن البار، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

رابعا : المراجع باللغة الأجنبية

- James Mcwhinney, The twin deficts of the U.S, August 2023.
- Furceri, D & Zdzienicka, A. Twin Deficits in Developing Economies. International Monetary Fund, Research and Fiscal Affairs Departments , 2018.
- George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1ère édition. Paris: PUF. 1995.
- Marinhero, C. F. Ricardian Equivalence, Twin Deficits,and the Feldstein-Horioka puzzle in Egypt. Journal of Policy Modeling , 30 (6), (2008).
- Rauf, A & Khan, A. Q. An Empirical Study To Find The Relationship Between Trade Deficit And Budget Deficit In Pakistan. Academic Research Internationa , 1 (3), 2011.
- R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1ère éd. Paris. PUF. 1998.